

النظرة إلى العمل الإنساني في العراق هوة تفصل بين الاتجاهات الفكرية والممارسات الميدانية

بقلم: غريغ هانسن

عامل إغاثة وباحث مستقل مقيم في عمان في الأردن. يقوم «هانسن»
بدراسة وتتبع الممارسات والسياسات الإنسانية في العراق منذ أوائل
عام 2004.

ملخص

يلخص هذا المقال دراسة قطرية أجريت عن العراق ضمن إطار برنامج العمل الإنساني: مشروع عام 2015 المشترك بين مركز «فاينشتاين» الدولي وجامعة «توفتس» الذي أنجز بين أكتوبر/تشرين الأول 2006 ومايو/أيار 2007. ويرتكز المقال على دراسة استقصائية حول النظرة إلى العمل الإنساني بين العراقيين على مستوى المجتمع المحلي وبين وكالات العمل الإنساني في المنطقة. وتشدد الدراسة على ما يراه العراقيون وعاملو المساعدات سلباً في الطريقة التي أدى بها جهاز العمل الإنساني وظيفته أو إن كان لم يحسن تآديتها وأسباب ذلك. وتثبت نتائج هذه الدراسة متانة الثوابت الفكرية الإنسانية في العراق والقيمة الوظيفية للعمل الإنساني القائم على المبادئ لكنها تلفت الانتباه إلى الهوة الشاسعة التي تفصل على الأرض بين الثوابت الفكرية والممارسات الميدانية.

* برنامج العمل الإنساني 2015 مشروع بحث حول السياسات يهدف إلى تأهيل منظمات العمل الإنساني لتتمكن من الاستجابة بشكل أفضل للتحديات الناشئة وتتمحور حول أربع نقاط: البعد العالمي والإرهاب ومكافحة الإرهاب والتماسك والأمن. ويرحب معهد «فاينشتاين» الدولي، كما بالنسبة لكافة الكتابات الخاصة بالبرنامج، برود الفعل والتعليقات من كافة الأوساط. يرجى الاتصال بالكاتبة على العنوان التالي: ghanen@islandnet.com أو برئيس فريق البحث الخاص بالأجنحة «انطونيو دونيني» على العنوان: antonio.donini@tufts.edu

«عند الهجوم على الفلوجة، تبرع الفقراء المعدمون بدمهم». «العراقيون يريدون مساعدة الآخرين». «إنهم خيرون». «يشعرون بمعاناة الآخرين. هذا ما يعلمهم الإسلام».

مقتطفات من مقابلات جرت في بغداد

انطلق العمل الميداني لدراستنا¹ حول النظرة إلى العمل الإنساني في العراق داخل البلد في أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول 2006. وتولى إنجاز العمل الميداني فريق من ثلاثة عراقيين من مختلف الطوائف إضافة إلى محرر هذا المقال الذي يترأس هذا البحث. وتم اختيار الباحثين العراقيين لارتباطهم الوثيق بالعمل الإنساني وعلاقاتهم بمختلف الجماعات.

أجريت الاستطلاعات بالحوار مع أشخاص من أفاق وانتماءات مختلفة وشملت عراقيين من مختلف الطبقات الاجتماعية والجماعات الشيعية والسنية والكردية وغيرها وكشفت بكل وضوح حاجة العديد منهم إلى المساعدة أو الحماية أو إلى الاثننتين معاً. ومن الناحية الجغرافية، غطى الاستطلاع داخل العراق البصرة وعمارة وواسط وقوت والنجف وبغداد (بما في ذلك المحمودية وكرادة ومدينة الصدر والدورة) وأبو غريب والفلوجة وبعقوبة وكركوك والموصل والسليمانية وأربيل. أجري عدد قليل من المقابلات عبر برنامج التحدث الإلكتروني «سكايب» بينما تم معظمها الآخر حول فنجان شاي في المنازل أو المكاتب.

وبلغ العدد الإجمالي للمقابلات التي أجراها الفريق 225 مقابلة أو محادثة ذات هيكل مرن نُفذ 165 منها داخل العراق على مستوى المجتمع المحلي وتمّ معظمها مع أشخاص يصعب عادة على المرتبطين بالقوات المتعددة الجنسيات في العراق مقاربتهم. وأجريت المقابلات بشكل سري وفي محيط خاص باستثناء فريق شمل 17 شخصاً.

وقام أحد باحثينا وله معارف داخل الحوزة العلمية في النجف، بهدف سبر المسائل العمومية بشكل أعمق، بإجراء 27 مقابلة مع مجموعة من العلماء والطلبة بمن فيهم بعض كبار علماء الحوزة. وتمّ جمع وجهات نظر إضافية من خلال مقابلات مع بعض الموظفين العراقيين ومع موظفي المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وبعثة الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى العراق والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومحلي النزاعات والمناحين والإخصائيين المحليين من العراق والأردن.

1- يمكن الإطلاع على الدراسة وعلى توصياتها كاملة تحت عنوان

"Taking sides or saving lives: existential choices for the humanitarian enterprise in Iraq" على العنوان التالي <http://fic.tufts.edu/downloads/HA2015IraqCountryStudy.pdf> (آخر زيارة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

الاستنتاجات

نَبَّهت المنظمات الإنسانية فريق البحث إلى أن النظرة المحلية للعمل الإنساني في العراق قد تكون مرهونة بالوجود الضئيل جداً للمجموعات الإنسانية في هذا البلد. وجاءت دواعي تحفظهم صائبة إذ أعرب العديد من المستطلعين عن عدم وجود أي اتصال مباشر بينهم وبين جهاز العمل الإنساني. ويتعين علينا أن نتذكر قلة جلاء الجهود الإنسانية في العراق لدى مناقشتنا للنظرة إلى العمل الإنساني أدناه.

الدافع الإنساني

لا يشهد العراق رفضاً جماعياً للأخلاقيات الإنسانية. فلم يسمع فريق البحث أي دليل على نفور عام من المثل الإنسانية، بل بالعكس، عبّر معظم الأشخاص الذين حاورناهم عن تضامن لا لبس فيه مع أهداف ومثل العمل الإنساني حين يكون مجرداً من أية أهداف أخرى، وتعاطف مع الجهود المبذولة في إطار العمل الإنساني «الجيد» وفهم، غالباً ما يكون متأصلاً، لمبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال. وعلى الرغم من أن المثل الإنسانية تحظى بقبول عراقي فعلي، فقد سمع فريق البحث بشكل منتظم أن بالإمكان التعرف على العمل الإنساني الذي لا يرقى إلى تلك المثل مما يجعله عرضة للنفور من قبل العراقيين.

هذا وتطرق أحد كبار علماء الدين في النجف بكثير من الحرارة إلى الزيارات المتعاقبة التي قام بها إلى النجف السيد «سيرجيو فيارا دي ملو»، الممثل الخاص السابق للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة قبل مقتله في التفجير الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد. وكان الكثيرون في النجف يتذكرون «دي ملو» بكل محبة لأنه كان دائم الاستعداد للإنصات للآخرين. وقد حظي «دي ملو» بعد عدة مقابلات مع آية الله علي السيستاني بشرف زيارة ضريح الإمام علي، أحد أهم مزارات الإسلام الشيعي المقدسة.

ويعرف العراقيون جيداً العمل القائم على مبادئ إنسانية من غيره. وسمعنا مراراً أن المبادئ الأساسية لمدونة السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية تتضمن أرضية صلبة من تعاليم الإسلام والتقاليد العراقية.² وتحدث المحاورون في لقاءات عدة كيف ساهموا، هم أو معارفهم، في تلبية احتياجات المدنيين، من الطوائف الأخرى أحياناً، المتضررين من الهجمات العسكرية الأمريكية التي ضربت الفلوجة والنجف عام 2004. وسأوى الكثير من العراقيين ممن تحدثنا معهم بين مبادئ إنسانية محددة وبين الآية القرآنية التي تتناول «البر والإحسان». ووصف أحد كبار علماء الدين من النجف المبادئ الإنسانية بأنها «... جميلة لكنها ليست سوى جزء بسيط من

2- يمكن الإطلاع على المدونة

Code of Conduct for the International Red Cross and Red Crescent Movement and NGOs in Disaster Relief المتوفرة على العنوان التالي: http://www.ifrc.org/publicat/conduct/index.asp?navid=09_08 : (آخر زيارة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

الإسلام». وأظهر التشابه الكبير بين المفاهيم الإسلامية للبر والإحسان (أو تقديم المساعدة وفقاً لتعاليم الإسلام) والعمل الإنساني القائم على المبادئ، أهمية الدوافع مثل دافع تقديم المساعدة استناداً إلى الحاجة فحسب.

وعبر طبيب عراقي يعمل لصالح منظمة غير حكومية عن مفهومه للعمل الإنساني «الحقيقي» قائلاً: «عليك أن تبدي إخلاصاً للضحايا وتضامناً معهم. فهل ستقوم بذلك بشكل صادق وتتحدث وكأنك تعيشه؟ أم أنك ستقول الكلمات اللازمة - أي أنك تستخدم الحياء كأداة - لتتمكن من التقرب من الأشخاص؟».

وكشف عدد كبير من رجال الدين الذين شاركوا في النقاش مع فريق البحث عن انفتاح تام لتناول أوجه التشابه وأوجه الخلاف بين التقاليد الإسلامية في المساعدة مثل الزكاة والصدقة وبين الأخلاقيات الإنسانية التي تركز عليها أغلبية أجهزة العمل الإنساني الغربية المنبثقة عن بلدان الشمال. وأشار البعض بصراحة إلى مواطن الضعف لدى المؤسسات الإسلامية في إدارة التبرعات من زكاة وصدقة. وشدد البعض الآخر على ضرورة معالجة الأمور بشكل أكثر «انتظاماً» مما يجعل الجهود الإنسانية التي تبذلها المساجد وغيرها من الهيئات الاجتماعية الدينية تعطي ثماراً أفضل على غرار ما تقوم به المنظمات غير الحكومية الدولية. وكما أشار أحد الأئمة «فالحوزة» (وهي مقر المذهب الشيعي في العراق) لم تستوعب بعد أنه بالإمكان استخدام الكميات الكبيرة من الأموال (من الزكاة) لتنفيذ مشاريع كبيرة». وكان هناك شعور عبر عنه البعض بأن الوقت قد حان للتركيز على تقديم المساعدة للمحتاجين بطرق مختلفة. كما تم التنويه باستخدام الزكاة على نحو أكثر انتظاماً للزكاة من قبل المؤسسات الإسلامية في إيران المجاورة حيث يمكن تنفيذ مشاريع كبيرة.

وفي ما يتعلق بالحماية فقد بلغ فريق البحث العديد من الحالات التي تدخل فيها الأئمة المحليون لحل الخلافات حول توزيع الموارد والتي تنشب الآن باستمرار بين المجموعات النازحة والجماعات المضيفة. ففي إحدى المرات مثلاً، تدخل رجل دين لتهدئة السكان المحليين الذين كانوا يحتجون على استخدام مبنى مدرسة لإيواء النازحين في الداخل داعياً إياهم إلى التحلي بالمبادئ الإنسانية التي توصي بها تعاليم الإسلام لتفهم الوضع. وبلغ فريق البحث في مقابلات عدة تدخل رجال الدين لدى السلطات المحلية لصالح بعض المحتاجين الذين لهم حق الاستفادة من مساعدات تلك السلطات. وفي مقابلات أخرى، حكى المستطلعون كيف فتحت الأئمة المحليون قنوات تواصل مع المكاتب الفرعية التابعة لوزارة الهجرة والنازحين للتأكد من صحة تقديم لوائح النازحين ومعالجتها.

وأشار العديد من رجال الدين إلى أن العراقيين كانوا دائماً يبحثون عن ملاذ وقدوة لهم في الدين وخاصة في الزعماء الدينيين الأجلاء الذين يفقدون اليوم تأثيرهم أمام رجال دين أكثر انخراطاً في القضايا العامة أو رجال دين «انتهازيين». فمنذ الغزو عام 2003، أصدر آية الله علي السيستاني، أكبر مرجع ديني لدى شيعة العراق، فتاوى عدة تدعو الشيعة للمشاركة في الانتخابات وتحرم الهجمات الانتقامية ضد الجماعات السنية. وإثر تدهور صحته، يرى المحللون المتخصصون في شؤون

المنطقة أن السيستاني يحرص على عدم التفريط بنفوذه المتدني عبر المطالبة بأمر صعبة التحقيق. وتحدث البعض عن منحى مماثل يعتمده رجال الدين على مستوى الجماعات في مناطق عدة من العراق. وتتعرض لجان المساجد والهيئات الدينية لـ «ضغوط» تحضها على المزيد من الاكتراث برغبات ومطالب المجموعات السياسية والمليشيات الدينية المنشأ.

وأظهرت المقابلات التي أجريت على مستوى المجتمع المحلي تفاوتاً في النظرة إلى دور المساجد ورجال الدين في ضمان ارتكاز توزيع المساعدات عند الحاجة، وأن العديد من المساجد المهمة لا يزال يحتفظ بلوائح بالأشخاص المعوزين مثل جماعات الأرامل وغيرها. وأبدى العديد من المستطلعين قناعة قوية بأن الإمام هو أفضل الأشخاص معرفة بالمحتاجين داخل الجماعة، وأنه، بمكانته كأهم فرد، يحظى بثقة واحترام الجماعة المباشرة، يشكل أفضل حكم ممكن لتصويب القرارات وفي أي حال من الأحوال، أكثر من أية منظمة غير حكومية أو بلدية أو حزب سياسي. ولدى تناول أنشطة الحماية التي تقوم بها المساجد، بلغ فريق البحث تزايد الضغوط عليها وعلى رجال الدين من قبل الأحزاب والمليشيات مما يؤدي إلى أشكال مختلفة من التمييز في تخصيص المساعدات.

التعاون

في النجف، أبدى العديد من رجال الدين انفتاحاً على إمكانية زيادة التعاون مع الجهاز الدولي للإغاثة والمساعدات. لكن اندفاعهم بدا في العديد من الحالات مشوباً بشيء من قلة الثقة برزت خاصة في الأمثلة التي ذكروها عن رداءة عمل «المنظمات غير الحكومية» وافتقاره للشعور بالغير. لكنه كان من الصعب غالباً معرفة ما إذا كانوا يتحدثون عن المنظمات المحلية أو المنظمات الدولية أم عن المنظمات العاملة وفقاً لعقود تجارية أو عن السلطات: وبعد تمييز دقيق بين كافة هذه الهيئات، تجلّى بوضوح أن احتكاكهم بالوكالات «الخارجية» كان محدوداً جداً. إضافة إلى ذلك، وحين سُئل رجال الدين عما إذا كانوا يقبلون الهبات «الأجنبية» حتى من غيرهم من المسلمين، جاء جوابهم في بعض الأحيان غاضباً كما لو أنه تم المساس بكبريائهم.

كذلك، اتضح هذا الاستعداد الفاتر للتعامل مع جهاز العمل الإنساني الدولي في حديث مع إمام كبير من أئمة أربيل وتردد صداه في ما تناقلته المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان حول علاقات التعاون التي تمكنت من تعزيزها مع المساجد المحلية في كركوك ومدينة الصدر والفلوجة بهدف تسهيل توزيع مواد الإغاثة في حالات الطوارئ. وفي الجنوب قرب مدينة البصرة، شرعت منظمة غير حكومية في أواخر عام 2003 في بناء «علاقة صداقة وجيرة» مع إمام المسجد المجاور لمكاتبها في أسفل الشارع وعند تصاعد وتيرة المشاكل الأمنية، حذر الإمام المذكور بشكل واضح في خطبة الجمعة من المس بالمنظمة غير الحكومية لأن الهدف من وجودها هو المساعدة. وفي كل حالة من هذه الحالات، كان يتم استثمار الوقت والتفكير البعيد المدى بغية بناء علاقات مع الأئمة عبر تواصل محلي قائم على الاحترام. وكانت المنظمات غير الحكومية تعتمد في مقارباتها الأولى مع الأئمة على المحافظة على مسافة ضرورية لكن الثقة كانت ترسو مع الوقت والعشرة وحسن أداء المنظمات في الارتقاء بالتزاماتها من حيث جودة

العمل المنجز. وتحدثت المنظمات التي عاشت هذه التجارب بإطراء عما تتيحه المساجد من إمكانية للوصول إلى الجماعات لكنها أقرت كذلك بأنه وبالرغم من العلاقات الجيدة، تبقى إمكانية تعزيز التعاون مع الهيئات الإسلامية محدودة بسبب نقص النظم الملائمة.

الهوة بين الأخلاقيات والممارسات

بالإضافة إلى التشابه بين تعاليم الإسلام والأخلاقيات الإنسانية المرتبطة بجهاز العمل الإنساني الغربي أو المنتبثق عن بلدان الشمال، برزت كذلك دلائل قوية على فهم جيد للمبادئ الإنسانية من قبل العراقيين. ويعود ذلك جزئياً إلى أنهم غالباً ما كانوا يعتقدون بأنه يُساء استعمال هذه المبادئ بشكل يثير الحفيظة. وسمعنا قصصاً عدة تتناول توزيع المساعدات بطرق تظهر أن اللاعبين الدوليين والعراقيين يستخدمون العمل الإنساني كأداة ويساهمون في تسييسه وعسكرته. وكان العراقيون يقارنون دوماً بين التقبل السائد للمثل الإنسانية وواقع المساعدات داخل جماعاتهم ويبدون شكوكاً حول نوايا الوكالات العاملة في الميدان ودوافعها. وترك سلوك الأفراد من العاملين في مجال المساعدات في أذهان المستطلعين صوراً سلبية طغت بأهميتها على الصور الإيجابية.

الشكوك والصور المشوهة

يقل التقدير الذي يُكنّه سكان المناطق التي تتعرض لأعمال عسكرية كثيفة لمنظمات الإغاثة والعاملين المحليين والأجانب في مجال المساعدات الإنسانية عن ذلك الذي نشهده في المناطق الأقل تعرضاً لها. وفي المناطق الأكثر تعرضاً للأعمال العسكرية، تحدث السكان عن شكوك عميقة حيال العاملين المحليين والدوليين في مجال المساعدات الإنسانية واعتبارهم «جواسيس». وفي الجنوب تبين من المقابلات أن الشكوك حيال العاملين الدوليين في مجال المساعدات الإنسانية ازدادت بعد «إمساك» جنديين بريطانيين مستقلان سيارة مموهة ويرتديا زياً عربياً³. وفي الجنوب أيضاً تعرض عاملو المساعدات من منظمة دانمركية للنذب وجاء ذلك كمؤشر على تصاعد الشكوك لدى الأشخاص الذين قابلناهم بسبب الضجيج الذي اصطحب قضية الصور الكاريكاتورية في الصحف الدانمركية والتي اعتبرت أنها تسخر من الدين الإسلامي. وأشار في ثلاث مقابلات أجريت في شمال وشرق بغداد إلى أنه تم قصف مدن ومناطق متاخمة لها بعد زيارات قامت بها وكالات «إغاثة» مزعومة ورُعت القهوة والشوكولاتة ورباطات للعنق. وعبر آخرون عن شعورهم بالإهانة لرؤية وكالات الإغاثة جنباً إلى جنب «من يحتلون بلدنا» أو بسبب وكالات تسعى إلى «إضفاء صورة جميلة على وجه الاحتلال». كذلك أبدى بعض السكان رفضاً قاطعاً لتقبل المساعدات من قبل القوات البحرية الأمريكية بعد فترة وجيزة من العملية العسكرية التي أجريت في الفلوجة.

3- أنظر مقال "British tanks storm Basra jail to free undercover soldiers" (the Guardian (UK)، في 20 سبتمبر/ أيلول 2005 على العنوان : http://www.guardian.co.uk/uk_news/story/0,3604,1573935,00.html (آخر زيارة في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007).

ومهما بلغ حجم التشابه بين المثل الإسلامية والعراقية الخاصة بالمساعدة والحماية وبين مبادئ «هنري دونان» التي تركز عليها أغلبية مكونات جهاز العمل الإنساني الدولي، تطغى على هذا التشابه قلة اعتياد منتشرة في أنحاء البلاد على العمل الإنساني الغربي أو المنبثق عن بلدان الشمال. وكان عدد قليل من منظمات الإغاثة الدولية ينشط في العراق قبل الغزو عام 2003. وبالرغم من ذلك كان عملها يتسم بمظاهر التباس متجذرة.

وصرح أحد أعضاء لجنة تنسيق عمل المنظمات غير الحكومية في العراق⁴ في عام 2004، معلقاً على قلة المعرفة بالمنظمات الإنسانية، قائلاً: « لم نشرح قط للعراقيين من نحن كعاملين في المجال الإنساني؛ لم نسع بأي شكل من الأشكال إلى الحصول على موافقتهم أو على دعوتهم لنا للعمل داخل بلادهم. ولم نشرح في يوم من الأيام طريقة عملنا وأسباب اختلافها عن عمل قوات التحالف أو غيرها من اللاعبيين»⁵.

وبيّنت المقابلات أن الهوية بين الأخلاقيات والممارسة تعمقت إلى حد ما بسبب سلوك بعض العاملين الدوليين في المجال الإنساني وعدم مراعاتهم للثقافة المحلية حين كان عملهم لا يزال ممكناً في محافظات وسط العراق وجنوبه. فعلى سبيل المثال، ذكر بعض المستطلعين عاملين إنسانيين يرتدون ملابس غير لائقة أو لا يدركون أنه لا يجوز أن يمد رجل يده ليلمس امرأة وعاملين آخرين لا يحترمون الوعود التي قطعوها أو يوزعون منشورات وكتب تلوين تتحدث عن الدين المسيحي. من ناحية أخرى، برزت في بعض المقابلات أمثلة عن سلوك إيجابي: في شرق بغداد، تذكر المستطلعون عاملين في المجال الإنساني يعتقدون أنهم كانوا قطريين أو إماراتيين تميزوا بالتهذيب واللفظ. وكذلك كان حال ممثلي لجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمة.

انعدام الحياد

لا يشكل الحياد مفهوماً نظرياً في العراق. فقد بيّن بحثنا استعداد العراقيين للتفريق بين موفري المساعدات المنحازين لطرف ما وأولئك الذين بقوا على حيادهم: لكن الاستعداد لا يعني بالضرورة القدرة على الفعل. فالمشاكل الأمنية التي يعرفها العراقيون في محافظات الوسط والجنوب غالباً ما تولد شكوكاً حقيقية حول دوافع وانتماءات الآخرين في وضع يمكن أن يكون فيه الانتماء «الخطأ» مبعثاً للضرر وخطراً على الحياة. وفي معظم الحالات، لم ينسب المستطلعون لمنظمات وعاملي الإغاثة دوافع مشبوهة بالريبة استناداً إلى انتمائهم الوطني فحسب، وإنما اعتبروا أن الانتماء الفعلي للشخص أو المنظمة له أهمية أكبر، يجري تحليله لاحقاً، أكان هذا الانتماء مرتبطاً بـ «المحتل» أو بالقوة المتعددة الجنسيات أو بالحكومة أو إن كان مرتبطاً بمذهب معين أو بحزب أو ميليشيا.

4- أنظر الموقع <http://www.ncciraq.org/> (آخر زيارة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

5- ذكر في تقرير «غريغ هانسن»

Greg Hansen, Humanitarian Action in Iraq: Emerging Constraints and Challenges, Humanitarianism and War Project, Feinstein International Center, April 2004

المؤلف على العنوان: http://hwproject.tufts.edu/new/pdf/Hansen_report_Iraq_final.pdf (آخر زيارة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

وتتأصل النزعة الحالية للفحص والتدقيق بين العراقيين الذين أجرينا معهم الحديث في مشاكل الأمن الحقيقية. وذكر المستفيدين من المساعدات والمراقبون بشكل مطرد أن الحياض الحقيقي والملموس يشكل حماية أساسية من الهجمات الهادفة من قبل المسلحين من مختلف الفصائل. ويظهر هذا الحياض أن المبادئ الإنسانية تستقطب اهتمام الجماعات المحلية ولا تشكل مجرد عنصر ثانوي أو فرعي لا يعرف قيمته سوى العاملين في المجال الإنساني. فالافتقار إلى الإيمان بالمبادئ الإنسانية، والتمييز المشوش بين مختلف فئات اللاعبين والأدوار في العراق، تترتب عليهما حالياً عواقب خطيرة على الجماعات المستفيدة وعلى العراقيين المنخرطين في العمل الإنساني. وتلاشت قدرة عاملي الإغاثة منذ عام 2004 على إظهار أنهم يؤدون عملاً قائماً على مبادئ صلبة بفعل التهديدات الأمنية وما ينجم عنها من اضطراب المنظمات الإنسانية العراقية والدولية إلى اتباع وتيرة عمل مستترة. وترد أدناه بالتفصيل كلفة ظروف العمل المستترة هذه والأدوار المبهمة التي تلعبها المنظمات.

العمل في خضم «الحرب على الإرهاب»

ترتبت على وجهة النظر «معنا أم مع الإرهابيين» التي تشربت بها «الحرب العالمية على الإرهاب» آثار مختلفة على المنظمات الإنسانية العاملة في العراق. ففي عام 2004، كان من غير المعقول أن تفكر المنظمات، باستثناء اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحفنة قليلة من المنظمات غير الحكومية، في إقامة اتصالات مع المجموعات المسلحة غير التابعة لقوات التحالف بهدف تعزيز إمكانية الوصول إلى الجماعات المحتاجة للدعم الإنساني أو المحافظة عليها. لكن هذا التردد أخذ بالاضمحلال بسبب التشرذم الكبير الذي يشهده العراق وتبلور نظم قوة محلية كالمليشيات مثلاً. وتشكل هذه النظم في بعض المناطق الكفيل الوحيد أو المراقب الوحيد لإمصال المساعدات. وتقر المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص اليوم بضرورة التعرف على زعماء الميليشيات والأحزاب والمجموعات المتمردة والتواصل معهم كخطوة أساسية لتوفير وحماية مجال للعمل الإنساني في بعض المناطق.

فالانقسامات التي بدأت تتطور داخل جهاز العمل الإنساني في عام 2001 وأخذت بالتفاقم بشكل لافت في عام 2003، لا تزال قائمة بين الوكالات العاملة في العراق وجواره في عام 2007. فلا تزال منظمات عدة قائمة على مفاهيم «هنري دونان»⁶ التي تلتزم ثقافتها التنظيمية بمبادئ الإنسانية والحياض وعدم التحيز تشعر بشيء من المرارة حيال ما تعتبره تنازلات متتالية عن المبدأ لصالح تكييف عملي مع الوضع العراقي. وترى هذه المنظمات أن الخيارات والطرائق التي اتبعتها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية أدت إلى عواقب وخيمة على جهاز العمل الإنساني بأكمله.⁷

وفي تلك الأثناء، أظهرت الرؤى المستقاة من الميدان أن معظم محاولات جهاز العمل الإنساني للتكيف

6- العمل الإنساني حسب مبادئ «دونان»، كذلك نسبة لـ «هنري دونان» مؤسس حركة الصليب الأحمر. وتسعى المنظمات التي تتبع مبادئ «دونان» إلى التوضيح خارج مصالغ الدول.

7- للاطلاع على مناقشة مفيدة حول أنواع المنظمات الإنسانية وتوضعها بالنسبة للمبادئ الإنسانية والظروف السياسية، يرجى مراجعة مقال «أبي ستودارد» Abby Stoddard, Humanitarian NGOs: Challenges and trends, HPG Briefing No. 12, Humanitarian Policy Group, July 2003 المتوفر على العنوان: <http://www.odi.org.uk/HPG/papers/hpgbrief12.pdf> (آخر زيارة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

مع مخلفات معادلة الإرهاب ومكافحة الإرهاب، والتمرد ومكافحة التمرد، بدت في نهاية المطاف غير ناجعة ومحبطة إن تمت مقارنتها بما ربحه وخسره السكان. وأوحى بعض عاملي الإغاثة أن تعليق أو إيقاف البرامج من قبل بعض الوكالات ساهم في تنمية مناخ من الحصانة لمن هم تحت السلاح في شتى الجهات وعززَ النظرة إلى أن المصالح «الغربية» مصالح سياسية وعسكرية وليست مصالح إنسانية. وتحدث الكثيرون عن انزعاج متنام وفقدان للحوافز داخل جماعة العمل الإنساني بعد أن تمّ نقل معظمها إلى عمّان لأسباب أمنية. ويرى البعض أن منظمات الإغاثة أضحت أدوات لخدمة «الحرب العالمية على الإرهاب» من خلال ارتباطها بقوات مسلحة مثيرة للجدل مما يثبت النظرة إلى أن جماعة العمل الإنساني قد وضعت نفسها إلى أقصى حد في موقع الريبة.

أما المنظمات القائمة على المبادئ العملية أو ما يعرف بمبادئ «ويلسون»⁸ أي تلك التي تميل إلى الاهتمام بالأوجه الفنية لتوزيع المساعدات، فيراها أكثر التشبثين بمبادئ «دونان» كمنظمات «تابعة» ويرون أن تنازلاتها عن المبدأ لصالح المذهب العملي قد تسبب في شروخ خطيرة بين وكالات الإغاثة منذ بداية الغزو عام 2003.

وبالفعل فقد أدى التخلي عن المبدأ لصالح المذهب العملي إلى إعاقة التواصل مع المجموعات «الأخرى» من المقاتلين في العراق بالنسبة لعناصر أساسية متعددة من جهاز العمل الإنساني - إن كانت منتمة أو مرتبطة أو إن لم تكن كذلك - وتقليص إمكانات دفع «الإرهابيين» والجماعات المتمردة والمليشيات إلى المزيد من احترام الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني.

وتعتبر الوكالات من أي فئة كانت أن العمل الإنساني السري يقلص إمكانات بناء العلاقات مع السكان وكسب تقبلهم لها. ويرى أتباع المذهب العملي أن العمل وراء الجدران الواقية أو انطلاقاً من مواكب مسلحة ومدججة قد أدى، في أغلب محافظات الوسط والجنوب، إلى استحالة الاحتكاك الفعلي بالجماعات وفي التعرف على حقيقة المعلومات: وبذلك أضحت هذه المعلومات غير الدقيقة واقعاً يرتكز عليه معظم صنّاع القرار في جهاز العمل الإنساني.

التماسك والتدخلات السياسية والعسكرية والإنسانية

لاحظ فريق البحث أن جهود الحماية والإنقاذ في العراق قد ذهبت هباءً بسبب ربطها أو سوء ربطها بعدد من الأنشطة التي غالباً ما شابتها العيوب وحقرتها أهداف عسكرية وسياسية. فجهود الإغاثة الإنسانية المخلصة كانت تتم في نفس زمان ومكان جملة من الأنشطة السياسية وأنشطة إعادة البناء والتنمية الممولة بشكل جيد. وبداً جلياً أن العديد من هذه الأنشطة كانت تمولها حكومات القوات المتعددة الجنسيات وغيرها في العراق وتستخدمها صراحة كإداة لتدعيم أسس الاحتلال والبنى التي أعقبته. ففي أغلب الأحيان أدى الإسراع في تدعيم الاحتلال ومن ثم إعادة تسليم السلطة إلى دولة

8- تتبع أغلبية المنظمات غير الحكومية الأمريكية مبادئ العمل الإنساني حسب ويلسون نسبة إلى الرئيس الأمريكي السابق «ودرو ويلسون» الذي كان يرغب في نقل القيم الأمريكية وتأثيرها كقوة للخير في العالم. ويرى تقليد ويلسون تطابقاً بين الأهداف الإنسانية وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية. لمعرفة المزيد أنظر مقال «ستودار» المشار إليه في الحاشية 7.

عراقية غير مؤهلة إلى قلة تفهم واضح للواقع المحلي وجهل تام بالاحتياجات الواجب سدّها أولاً. وسمعنا العديد من مظاهر التذر من أنشطة إرساء أسس الديمقراطية والحكم وما شابهها التي رأت الجماعات المحلية أنها ليست مناسبة أو أنها سيئة التوقيت أو غير ملائمة للحاجات المحلية أو كل ذلك في أن معاً.

إن تساءلنا عما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة قد خطت خطوة للعودة بخصوص صورتها وتقبل العراقيين واللاعبين الإنسانيين لها، تأتي الإجابة متباينة. فمُنظمة اليونيسيف تواصل توزيع مساعداتها الأساسية التي تحمل شارة المنظمة عبر جمعية الهلال الأحمر العراقي، وتحظى بسمعة جيدة نسبياً بين العديد ممن استطلعنا آراءهم في العراق وتبين أنها تُعرف أكثر من غيرها كمنظمة تؤدي عملاً إنسانياً لصالح الأطفال حول العالم. وتم في عدد من المقابلات ذكر العمل الذي قامت به منظمة اليونيسيف في الماضي في المناطق المجاورة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر وبعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية الصغيرة.

وقال أحد موظفي اليونيسيف الدوليين إنه شعر بأن معظم العراقيين يتعرفون بسهولة على اسم المنظمة بفضل تاريخها الطويل من العمل في العراق وإنه متأكد من أن العراقيين ينظرون إلى اليونيسيف «بشكل منفصل» عن منظمة الأمم المتحدة. وعبر موظف آخر من منظمة اليونيسيف في نيويورك عن رؤية مخالفة مشيراً إلى عجز الأمم المتحدة عن تخطي الفكرة السيئة التي لازمتها بسبب سوء إدارة المنظمة لنظام العقوبات والمعاناة التي سببها برنامج النفط مقابل الغذاء قبل الغزو عام 2003.

وبدا واضحاً من خلال العديد من التعليقات التي سمعناها داخل الجماعات العراقية أن الكثيرين يعرفون عمل منظمة الأمم المتحدة الإنساني في بلدان أخرى عبر وسائل الإعلام، لكن امرأة سألت مرة: «أين هم الآن؟». فالعراقيون يتذكرون تماماً انسحاب منظمة الأمم المتحدة بعد تفجير فندق «كانال» تماماً كما يتذكرون دور المنظمة في إدارة نظام العقوبات. ولا يُعقل أن نتوقع أن يرضى العراقيون عن التوترات الداخلية التي سادت منظمة الأمم المتحدة خلال فترة نظام العقوبات أو أن ينسوا أن منسقين متتاليين للشؤون الإنسانية للمنظمة ورئيس برنامج الأغذية العالمي في العراق قد تركوا مهامهم احتجاجاً على المعاناة الإنسانية التي سببتها العقوبات.

وجاءت النظرات الإشكالية أو النظرات السيئة كسيف ذي حدين في العلاقات الصعبة بين منظمة الأمم المتحدة والعراق على مختلف المستويات. فقد صرّحت موظفة أردنية جديدة في بعثة الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى العراق، أردنية الأصل، بصراحة فظة عن زملائها العراقيين خلال نقاش حول المسائل الأمنية إذ قالت: «لا يمكن الوثوق بهم، فهم يعيشون الدم». وفي أسلوب عفوي مماثل خلال محادثة حول كيفية إزالة العقبات الأمنية التي تواجهها الأمم المتحدة في العراق، اعتبر موظف غربي متوسط الدرجة في دائرة منظمة الأمم المتحدة للأمن والسلامة في نيويورك أن المشكلة تكمن في «العقلية العربية وفي ثقافتهم». ولخص موظف آخر من موظفي الأمم المتحدة عمل في العراق قبل وبعد تفجير فندق «كانال» العلاقة مع العراقيين قائلاً: «إنها علاقة شؤم». وقد اعترف الممثل الخاص الجديد للأمم العام للأمم المتحدة في العراق أشرف قاضي عام 2004 بالاختلافات في الرؤى حين

علّق قائلاً: «كل الأسباب متوفرة لكي يرى العراقيون أن بعثة الأمم المتحدة في العراق تعمل لخدمتهم ومن أجلهم ويقع على عاتقي أن أعزز هذه النظرة هناك». وتساءل أحد كبار موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن كان أي تغيير قد حصل منذ ذلك الحين في نظرة العراقيين إلى المنظمة نظراً لارتباطها الوثيق والمستمر بالقوات المتعددة الجنسيات في العراق، وأضاف: «إن الكلمات الرنانة التي اعتدنا التمسك بها ذهبت أدراج الرياح».

تخلف الجهات المانحة

تشتكي الوكالات الإنسانية العاملة في العراق بشكل دائم من حجم التسييس في سلوك الجهات المانحة. وشهد تجاوب الجهات المانحة مع أنشطة الإنقاذ والحماية في العراق ثلاث مراحل منذ عام 2003. ففي الأشهر السابقة للغزو الذي قادتته الولايات المتحدة، تعهد المانحون بتقديم تمويلات ضخمة بلغ قدرها 193 مليون دولار تلبية لنداء تآهب أصدرته منظمة الأمم المتحدة تحسباً لعملية نزوح واسعة وأزمة مهجرين تبين لاحقاً أنهما لم تقعا. وبعد الغزو، استمر تمويل البرامج الإنسانية الكبرى حتى أوائل عام 2005، بما في ذلك تلبية لنداء عاجل للمنظمة بلغ قدره 2.2 مليار دولار في أبريل/نيسان 2003، وشجع المانحون الوكالات العاملة في العراق على توسيع أنشطتها بشكل كبير.

لكن كبرى مصادر التمويل «المحايدة» بدأت تضمحل في منتصف عام 2005. فأغلقت إدارة المعونة الإنسانية التابعة لمكتب الجماعة الأوروبية مكتبها في بغداد في شهر مايو/أيار 2004 وأوقفت تمويل مشاريع إنسانية جديدة في العراق في أبريل/نيسان 2005 ثم أغلقت مكتبها في عمّان في شهر يوليو/تموز اللاحق. وعزت الإدارة تلك الإجراءات إلى تدفق تمويلات هائلة لإعادة الإعمار إضافة إلى استحالة تنفيذ عمليات إنسانية فعالة في محافظات وسط العراق وجنوبه.

وأجبرت المشاكل المرتبطة بالتمويل بعض المنظمات غير الحكومية النشطة على الانسحاب من العراق تماماً اعتباراً من أواخر عام 2005 وحتى عام 2007 حين برزت الحاجة الملحة إلى استجابة جديدة للحاجات الإنسانية. وأشارت المقابلات التي أجريناها مع عدد من المنظمات الإنسانية التي لا تزال تعمل في العراق إلى أن الجهات المانحة الثنائية والأطراف وإدارة المعونة الإنسانية التابعة للجماعة الأوروبية لم تعد تستجيب للأنشطة الجديدة بوجه عام وباتت ترفضها منذ تصاعد العنف المذهبي الذي انطلقت شرارته بعد تفجير مسجد سامراء في شهر فبراير/شباط 2006. وهكذا ففي الوقت الذي كان العاملون التنفيذيون في الميدان بأمس الحاجة إلى التفهم والدعم، لم يتوفر لهم ذلك.

«جميعكم فاسدون»

لم تسهر الجهات المانحة بشكل عام على الموازنة بين تمويل البرامج الإنسانية وبين الحاجات ولم تكثر في معظم الأحيان بتمويل إعادة الإعمار. وغالباً ما قبل المانحون معايير لتقييم الحاجات وإدارة وتقييم برامج إعادة الإعمار في العراق تقل في صرامتها عن تلك التي تسري على البرامج الإنسانية المتعلقة بالإنقاذ. ومما لا شك فيه أن الشعور العام بالفساد والهدر له وقع هام على مشكلة المصادقية التي تواجهها الوكالات الإنسانية بين العراقيين. وأدّت الحاجة المتسارعة إلى المزيد من التدخل من قبل

المجتمع الدولي لتعزيز احتلال العراق إلى نشوء مجموعة غنية من الهيئات المانحة وبروز مناخ من عدم المسألة في كيفية استخدامها أو الإساءة في استخدامها.

وساهم استخفاف عدد من اللاعبين في استخدام الموارد في التأثير على طريقة فهم العراقيين لجهود المساعدة. فخلال البحث الذي أجريناه داخل الجماعات العراقية، سمعنا بشكل لافت للانتباه أن جهود المساعدة كافة، الدولية منها والمحلية، خاضعة للفساد. وفي الميدان أدت وفرة الدول الغنية منذ عام 2003 على جهود إعادة الإعمار وبناء الدولة وتنافي هذه الجهود مع الصعوبات اليومية المباشرة إلى شعور العديد من العراقيين بالغضب وخيبة الأمل. وذكر بعض من تحدثنا معهم أنهم سمعوا في وسائل الإعلام عن تدفق مليارات الدولارات على العراق ثم عبروا عن تدمرهم من فساد المسؤولين والشركات المتعاقدة ومن مشاريع البناء المهمل قبل انتهائها وسوء توفير الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود المستخدم للطبخ ورداءة إعادة بناء المدارس والعديد من البرامج الخفية (في نظرهم) والتي لم تترك أي شيء ملموس في أعقابها.

الحاجة إلى تمويل من جهات مانحة محايدة

تبرز في العراق الحاجة إلى تأمين تمويل للبرامج الإنسانية من جهات مانحة تمتاز بحيادها. ويبيّن استعداد العراقيين لإمعان النظر في طرق عمل منظمات الإغاثة، الحاجة إلى تمويل من الجهات المانحة للمشاريع الإنسانية يمكن اعتباره كمحايد وغير متحيز ومستقل. كما أن لهذا النوع من التمويل أهمية حيوية للمنظمات الإنسانية الدولية والعراقية الأكثر فعالية والتي تواصل تنفيذ البرامج في العراق.

هذا وأظهر البحث الذي أجريناه داخل الجماعات العراقية أن معظم العراقيين في محافظات الوسط والجنوب يرفضون ارتباطهم بمساعدات يعتقدون أنها «مشبوهة» بصلتها بمصالح قتالية أو سياسية مكروهة وذلك لأسباب أمنية أكثر منها سياسية. ويصدق ذلك خاصة على المناطق الأكثر تضرراً من الأعمال العسكرية. ورداً على عرض تمويل قدمته منظمة غير حكومية أمريكية الأصل ومرتبطة بالقوة المتعددة الجنسيات في العراق، أجابت منظمة غير حكومية عراقية بالقول: «لا نريد تلوين منظماتنا بأموالكم».

ويعرض الإطار المبين أدناه الإجراءات التي اضطرت منظمة غير حكومية عراقية أن تتخذها لحماية نفسها من الارتباطات التي قد تجر عليها المخاطر. وأجابت منظمات إنسانية دولية مهمة أنها عاشت نفس الوضع: ففي عام 2005، علقت منظمة غير حكومية أوروبية كبرى برنامجاً مهماً حين كشفت الوكالة الممولة بالخطأ عن مصدر مثير للجدل للهبّة التي منحتها. ورفضت لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق منذ عام 2003 كافة التمويلات التي قدمتها حكومات البلدان المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات في العراق حتى وإن ظل تمويل إدارة المعونة الإنسانية التابعة لمكتب الجماعة الأوروبية مقبولاً. وفي خطوة متقدمة أعلن أحد موظفي منظمة أطباء بلا حدود أن المنظمة «ترفض من حيث المبدأ أي تمويل من مؤسسات مرتبطة بالعنف». واتخذ عدد من المنظمات الصغيرة بما فيها منظمات غير حكومية أمريكية وأوروبية وآسيوية وشرق أوسطية مواقف مماثلة وعملت جاهدة على التكيف مع الظروف المتغيرة وسط عدد متضائل من التمويلات الآتية من جهات مانحة مقبولة.

منظمة عراقية غير حكومية تبني «قواعد للجهات المانحة»

حدثتنا رئيسة إحدى المنظمات العراقية غير الحكومية المهمة نسبياً والتي تقدم المساعدات للنساء وتعمل في عدد من المناطق الأكثر تأثراً بالنزاع خلال نقاش حول عمل المنظمة ومصادر دعمها كيف حصّنت المنظمة أمنها من خلال صياغة مجموعة من «القواعد للجهات المانحة». ويمكن الدافع في اللجوء إلى تلك القواعد في القلق على سلامة الموظفين والمستفيدين وضمان مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال الفعلية والمموسة التي تعتمد عليها المنظمة.

وتساهم هذه القواعد في تصويب قرارات المنظمة المتعلقة بقبول الأموال من مصادر مختلفة دافعة إياها في بعض الأحيان إلى رفض عروض دعم مهمة من مؤسسات تعتبر «مشبوهة». وتلجأ المنظمة إلى وسائل ابتكارية مختلفة لتتمكن من الاعتماد قدر المستطاع على نفسها بما في ذلك الأموال التي توفرها مبادرات توظيف النساء لتغطية تكاليف مشاريع الإغاثة الطارئة.

وتسأل رئيسة الجمعية مؤخراً: «لماذا علينا اتباع عادات بلدان الشمال في عملنا؟ الناس يشعرون بضرورة التصرف مثل الغربيين».

ولكي يتم قبول الهبات، يجب:

- ألا تأتي من البلدان المحتلة للعراق أو التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تدمير البنية التحتية؛
- ألا تأتي من منظمات ذات أهداف مبطنة ترمي إلى تغيير قيم وتقاليد الجماعات العراقية؛
- أن تأتي من منظمات وطنية أو دولية مستقلة ومحيدة وغير سياسية؛
- ألا تشترط تغيير طرق عمل المنظمة؛
- ألا تهدف إلى تغيير القواعد الأخلاقية والقيم المستقاة من المبادئ الدينية والأخلاقية للجماعات العراقية؛
- ألا تهدف إلى الترويج لقبول قوات الاحتلال؛
- ألا تطلب منا الدخول إلى «المنطقة الخضراء» في بغداد؛

أن يتم تقييمها وفقاً لفعاليتها من قبل النساء العراقيات وبشكل يحترم النساء اللواتي نقدم لهن المساعدة. لأسباب أمنية، نرفض إظهار الوجوه في الصور التي يلتقطها المانحون أو غيرهم لمشروعاتنا.

عمل إنساني مسلح؟

يهدد التمييز المشوش بين الأدوار العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية النظرة إلى مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال للعمل الإنساني الحقيقي في العراق. وقد أثبت عملنا الميداني في مناطق مختلفة من العراق أنه من شبه المستحيل للعراقيين اليوم (وفي بعض الأحيان للعاملين في المجال الإنساني) التمييز بين أدوار وأنشطة اللاعبين المحليين والدوليين بما في ذلك القوات العسكرية والسلطات السياسية وغيرها والشركات المتعاقدة الهادفة للربح والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية ووكالات منظمة الأمم المتحدة. واتضح من خلال بعض الحوادث التي أجريناها أن العراقيين يخطئون في التمييز بين الشركات المتعاقدة المرتبطة بالقوات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية الإنسانية. وفي مقابلات أخرى، كان من غير الممكن تماماً معرفة فئة الوكالات التي يجري الحديث عنها.

وعلى العكس، كان يتم التمييز بكل وضوح بين المساعدة التي تقدمها الجمعيات الخيرية الدينية المحلية والمساجد والمساعدة التي تقدمها كيانات أخرى، وكانت توصف بأنها مساعدة حيوية. وأظهرت الجمعيات الدينية والمساجد في بعض الأحيان (وليس دائماً) وخلافاً لغيرها من الهيئات قدرة على تقديم المساعدة بأساليب منفتحة وواضحة. هذا واعتُبرت الجمعيات الخيرية الدينية المحلية والمساجد في العديد من محادثتنا أنها الخيار الأفضل الذي يلجأ إليه المحتاجون أولاً لطلب المساعدة أو الحماية.⁹ لكننا سمعنا بالمقابل أمثلة عدة «للضغوط» التي تمارس على الجمعيات الخيرية الدينية المحلية لتخضع بشكل أكبر لرغبات وأولويات الأحزاب والمليشيات.

الأمن

أشارت معظم المنظمات التي استطلعناها خلال الدراسة إلى انخفاض متزايد في القدرة على نقل المساعدات الإنسانية في أواخر عام 2006 إلى محافظات وسط وجنوب العراق وانخفاض مرتبط في القدرة على الحصول على معلومات موثوق بها. وتسببت الظروف الأمنية المتردية والشكوك في نشوء ثقافة تكتم بين عدد كبير من أفراد جماعة العمل الإنساني. وأخل ذلك بإمكانية التنسيق الفعلية وشلّ النقاش حول الاستراتيجيات المشتركة ووقف عائقاً أمام مبدأ الشفافية المرتبط بالعمل الإنساني.

وتُرجم التكيف مع جو انعدام الأمن بالنسبة لبعض الوكالات بـ«التحصن» أو التمترس في الداخل أو الانسحاب أو الإغلاق أو الارتباط بالقوات المتعددة الجنسيات. وأثرت جرائم القتل والخطف وغيرها من الحوادث على العاملين في المجال الإنساني المنتمين إلى عدد كبير من المنظمات الإنسانية العراقية الدولية وعكس هذا التأثير سلسلة واسعة من الاستراتيجيات الأمنية وبرمجة أساليب وظروف العمل

9- تتطابق استنتاجاتنا مع «الدروس» استخلصناها من الاستجابة الإنسانية بعد أحداث الفلوجة والتي بينت أن «الهيئات الدينية العاملة في الميدان» أكثر قدرة على الوصول إلى السكان حتى خلال فترات احتدام القتال». لمعرفة المزيد أنظر

Cedric Turlan Kasra Mofarah, Military Action in an Urban Area: The Humanitarian Consequences of Operation Phantom Fury in Fallujah, Iraq, ODI - Humanitarian Practice Network, 8 December 2006.

والالتزام بالمبادئ الإنسانية. وسناقش أدناه التأثيرات المتفاوتة على أمن موظفي الوكالات المحلية والدولية.

وتحدثت وكالات عديدة عن تصاعد مظاهر القلق المرتبطة بالظروف الأمنية والتوتر المذهبي بين موظفيها مما أدى إلى تدنٍ في الفعالية. فالموظفون العراقيون وعائلاتهم يواجهون تحديات خطيرة هائلة بينما تستمر حفنة من المنظمات الدولية ذات الخبرة والمرونة والقدرة على التكيف في مباشرة عملها بقدرات أخذت بالانخفاض. وتسمح الإدارة من بعد وترتيبات الشراكة المرنة مع المنظمات العراقية بتأمين تدفق المساعدات على الرغم من قلة استجابة الجهات المانحة في مجال العمل الإنساني لبرامج تخضع لتكليف مبتكر ومختلف وفقاً للسياق. ويشعر الموظفون بإحباط نفسي في وقت خرج بالنسبة لبعض الوكالات بسبب الشكوك حول تمويلات الجهات المانحة وإمكانية مواصلة البرامج.

ولجأت المنظمات التي لا تزال تعمل في محافظات وسط وجنوب العراق إلى تخفيف وجودها إلى حد أدنى وإلى اعتماد ترتيبات تسمح بالإدارة من بعد لتتمكن من مواصلة تنفيذ برامجها. وبالرغم من أن هذه الترتيبات ليست الأمثل وأنها تنطوي على مصاعب كبيرة فقد ازدادت الحاجة إليها مع الوقت لمواصلة العمليات مع تنامي الأخطار التي يواجهها «الغرباء» في الأماكن التي هي في أمس الحاجة إلى العمل الإنساني. وكانت منظمات الإغاثة الدولية أول من اعتمد هذه الإجراءات الجديدة لكن استمرار الانقسامات المذهبية والميل المتنامي إلى اعتبار العراقيين من الجماعات الأخرى كـ«غرباء» يحضن بعض المنظمات العراقية الكبرى على الاقتداء بالمنظمات الأجنبية. ولدى الوكالات عامة أمل وترقب في أن تشكل ترتيبات الإدارة من بعد مرحلة انتقالية حين إمكانية ممارسة أنشطة رفيعة المستوى وتنفيذ برامج تقليدية في المواقع التي تحتاج إليها.

الموقف من موضوع الأمن

طرح كاتب هذا المقال في عام 2004 السؤال التالي على موظفي ثلاثين منظمة غير حكومية تقريباً في العراق: «إن تسلّم مكتبكم تقريراً جدياً عن خطر وشيك يهدد بالمنظمة، فهل تلجأون إلى أقرب مجمع لقوات التحالف أم لأقرب مسجد؟» فجاءت الإجابات متفاوتة. وكان هذا السؤال المخرج مناسبة للتحدث مع أفرقة العمل عن موقف منظماتها من موضوع الأمن.

أدى عدم الاستقرار الأمني إلى تخفيض كبير في وجود المنظمات الإنسانية وتنفيذ برامجها في العراق. وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من المنظمات قد انسحب - لا يزال أقل من نصف عدد المنظمات التي استطلعتها في عام 2004 يعمل بشكل فعلي في العراق - فلم نلمس قاسماً مشتركاً واضحاً بينها في التعاطي مع الموضوع الأمني. فبعضها انسحب بعد تعرضه لاعتداءات مدمرة أو لتهديدات صريحة وبعضها الآخر، وإن لم يتعرض للاعتداءات، فقد رأى أن مواصلة العمليات أمر صعب الاحتمال ولا يوازي من ناحية أثره الإنساني الأخطار التي تتعرض لها المنظمات أو أنه غير فعال نسبة لكلفته. ومن جانب آخر، تابعت بعض المنظمات تنفيذ برامجها الإنسانية حتى بعد تعرضها لهجمات مدمرة من خلال تكيفها مع الظروف المتغيرة. وهناك منظمات لم تتعرض لأيّة حوادث وبقيت في العراق.

ويبدو أن ثقافة المنظمة، وعلى وجه الخصوص القيمة التي تضعها لمبدأ الإنسانية الأساسي، تفسران قرار الانسحاب أو التكيف أكثر من أي عامل آخر. وبالرغم من أن الدليل على ذلك ليس واضحاً، فقد أظهرت المنظمات القائمة على مبدأ «دونان»، أي تلك القائمة على الإيمان بالمهمة استعداداً للتكيف أكثر من المنظمات العملية القائمة على مبدأ «ويلسون»¹⁰، والمتغيرات هنا متعددة وتستحق دراسة معمقة لكن سنحاول في القسم التالي دراسة قرارات الانسحاب أو التكيف بشكل أوسع.

هناك شك حول المنافع التي تعود على السكان المعوزين في العراق حين تختار المنظمات الإنسانية أن تتبع منهجاً تحصيلياً أمام المشاكل الأمنية أو «تنخرط» في القوات المتعددة الجنسيات. واتكلت بعض الوكالات التي انسحبت من العراق بشكل أكبر نسبياً على استراتيجيات للحماية والردع بدلاً من الاتكال على استراتيجيات التقبل. وليس هناك من دلائل على أن مواقف التحصين والمحافظة على أمن المنظمة بشكل مكثف قد شكّلت ضماناً لاستمرار البرامج أو أداة تسمح بالوصول إلى المحتاجين للمساعدة. وفي إحدى الحالات صرّح عضو في مجلس بلدي محلي لفريق البحث متدمراً أنه لم يستطع أن يجري نقاشاً صريحاً واحداً مع ممثلي وكالة للإغاثة كانوا يرتادون مكتبه بصحبة موكب من المسلحين الموظفين لدى شركات أمنية غربية. واعتبر آخرون ممن تحدثنا معهم أن الاقتراب من المنظمات الإنسانية القابعة في تحصيناتها أو التي يرافقها مسلحون أمر «خطير» لأن ذلك قد يُعتبر، عن يقين أو خطأ، تعاطفاً مع القوات المتعددة الجنسيات. واضطرت المنظمات التي قبلت في بداية الأمر حماية القوات المتعددة الجنسيات أو ظهرت وكأنها قامت بذلك عبر تحصين مجتمعاتها أو اللجوء إلى الشركات الأمنية الخاصة، إلى الانسحاب من العراق بحجة انعدام أمن الموظفين أو ضعف أثر العمل الإنساني مقارنة بكلفة الأمن الباهظة.

وفي معظم أنحاء العراق بخلاف المحافظات الشمالية الثلاث، تسبب اتخاذ المنظمات الإنسانية مواقع لها في نفس أمكنة تواجد القوات المتعددة الجنسيات أو قبولها لحمايتها أو لأي شكل آخر من الحراسة المسلحة في إعاقة إمكانية وصولها ولو جزئياً إلى السكان العراقيين الذين يعيرون الحياد (أو الانتماءات) أهمية كبرى. وقد دلّ - أو أثبت - الاتكال التام على القوات المتعددة الجنسيات أو على الشركات الأمنية الغربية الخاصة للمحافظة على الأمن أن أهداف بعض وكالات الإغاثة متطابقة مع أهداف القوات المسلحة.

واعتبر العراقيون هذا التطابق غير مقبول و«غير إنساني» كما قال أحد المستفيدين من المساعدات. كذلك ليس في ذهن العراقيين أي لبس حول الولاءات السياسية وأهداف هيئات الرعاية الاجتماعية التي تديرها الأحزاب والميليشيات المختلفة أو تقدم لها الحماية العسكرية. لكن هذه الهيئات تحظى في العديد من المناطق بترحيب من السكان في دورها كهيئات للإنقاذ.

10- للاطلاع على تعريف هذه المبادئ، انظر الحاشية 7.

الوجود والتقبل

لا توفر استراتيجيات التقبل¹¹ للعاملين في المجال الإنساني الحصانة ضد الهجمات الهادفة في العراق لكنها تسهم في تكيف أفضل للبرامج الإنسانية وفي إطالة أمدھا. وقد اضطرت بعض المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية التي اتبعت دورات خاصة حول سبل معالجتها لموضوع الأمن والاتكال بشكل أكبر نسبياً على العلاقات مع الجماعات المحلية وتقبلها لعملها إلى اتخاذ قرار بوقف أنشطتها. لكن غيرها من المنظمات قرر البقاء لاستكمال البرامج الحيوية. وتبين أن الوكالات المرنة التي استثمرت وقتاً طويلاً وموارد كبيرة في محاولة فهم السياقات والاتجاهات المحلية (إضافة إلى الوطنية) وأقامت علاقات وشبكات دعم وربت موظفيها على الروح المهنية، استطاعت أن تحظى بمزايا معينة في العراق مقارنةً بغيرها من الوكالات التي لم تتمكن من ترسيخ جذورها.

ليس هناك من بديل للوجود في ميدان العمل. فقلة ظهور جهود المساعدة والحماية في العراق تعزز سوء فهم العمل الإنساني وتزيد من قلة تقبل المنظمات الإنسانية. وازداد بشكل منتظم التوجه نحو تأدية العمل الإنساني في العراق بشكل مستتر منذ التفجير الذي طال مقر الأمم المتحدة في بغداد في شهر أغسطس/آب 2003 وتفجير مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد ذلك بقليل. واستمرت الظروف الأمنية بالنسبة لعمليات المساعدة وموئفريها في التدهور بانتظام خلال عامي 2004 و 2005 مما أدى إلى إخلاء جميع الموظفين الدوليين تقريباً من محافظات وسط وجنوب العراق إلى أماكن أكثر أمناً واعتماد سياسة عمل مستتر وتنفيذ العمليات ومراقبتها وإدارتها ودعمها من بعد. واستهدفت الهجمات أفرقة العمل العراقية بوتيرة أكبر خلال عامي 2005 و 2006 بسبب الغياب شبه التام للعاملين الدوليين في المجال الإنساني وزيادة تعرض أفرقة العمل المحلية للأخطار.

وترى المنظمات الإنسانية عادة أن الشفافية - أي إمكانية الانفتاح على المراقبة - أساس ضروري لإقامة العلاقات مع الجماعات المحلية، وهي علاقات حيوية لتأمين الفعالية وتحمل المسؤولية وتمييز الموظفين الذين يقدمون المساعدات لتحقيق غايات معينة. وشهد الوجود الإنساني «الغربي» أو «الشمالي» انخفاضاً في الحجم في العراق وأضحى في نفس الوقت «مستتراً» إلى حد جعله شبه مجهول من قبل سكان محافظات الوسط والجنوب. وتتمكن المنظمات الإنسانية المحلية بعناء من تحقيق نتائج أفضل وتواجهها مع ذلك صعوبات جمة.

11- تعني استراتيجيات التقبل إقناع الآخرين بأنه لا حاجة لإبذانكم وأن هناك أسباباً وجيهة لحمايتكم. أما استراتيجيات الحماية فتعني الدفاع عن الأشخاص والمباني أو التحول إلى «هدف صعب المنال». وتستخدم استراتيجيات الردع وسائل لمواجهة التهديد بالانتقام سواء بالوسائل الدبلوماسية أو الحرس المسلح أو القوة العسكرية. أنظر مقال «كونراد فان برابان»

Operational Security Management in Violent Environments, Good Practice Review No. 8, Humanitarian Practice Network, Overseas Development Institute, June 2000.

يستخدم العاملون في المجال الإنساني في العراق و عمان مصطلحات مثل «سري» أو «خفي» أو «مختلس» لوصف الحدود التي وصلت إليها المنظمات العراقية والدولية في تنفيذ عملياتها الإنسانية بشكل مستتر كرد على التهديدات والهجمات. وقال أحد موظفي منظمة عراقية غير حكومية: «العمل المستتر يضننا في الظل». وتشكل تادية العمل المستتر إجراءً أفضل لتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني وقد وفرت للمنظمات مزيداً من الوقت وإمكانية الوصول إلى الناس. لكن كلفة منافع هذا الإجراء أصبحت باهظة بالنسبة لمفهوم التقبل. وأوضح البحث الذي أجريناه بين العراقيين أن الأشخاص الذين سبق لهم الاحتكاك بأعمال المساعدة والحماية على الصعيد المحلي والدولي ينظرون إلى العمل الإنساني بإيجابية تفوق تلك التي تسود بين من كونا انطباعاتهم بطريقة غير مباشرة عبر الإشاعات أو وسائل الإعلام.

وينظر أولئك الذين تلقوا مساعدات من المنظمات الإنسانية المحلية أو الدولية أو الذين شاهدوا عملها بأم العين بإيجابية أكبر إلى المجتمع الإنساني من أولئك الذين سمعوا بها فقط. ولاحظنا كذلك أن أولئك الذين عرفوا أنشطة المساعدة قبل أن تعتمد المنظمات الإنسانية أنشطتها المستترة يذكرون أسماء المنظمات بشكل جيد عادة.

وتعيق أساليب العمل المستترة بشكل متزايد العلاقات بين العاملين والوكالات. وتتعكس التوترات بين الطوائف وداخلها على المنظمات الإنسانية بصورة متزايدة بما في ذلك بين الموظفين الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة ويعملون مع بعضهم البعض منذ عدة سنوات. وتعاني علاقات العمل من ضغط متصاعد لأن وسائل العمل المستترة تجبر الموظفين على العمل من منازلهم مما يقلص إمكانيات التواصل المباشر داخل المنظمة الواحدة وما بين مختلف المنظمات. وأخذ هذا المنحى في التقاوم داخل العديد من الوكالات التي أصبحت أفرقة عملها محصورة بشكل متزايد في محيطها وداخل المجتمعات المحلية. وقد رأى العديد من المنظمات في أواخر عام 2004 أن انعدام الثقة بين أفرقة العمل العراقية وبينها وبين أفرقة العمل الدولية في المكاتب النائبة، يشكل تحدياً كبيراً يضر اليوم بالمنظمات المتخذة من عمان مقراً لها وتلك الموجودة داخل العراق.

كذلك تشكل النظرة إلى التحيز الطائفي في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وإدارة الموظفين مشكلة ملحة. وقد بدأت بعض المنظمات بدراسة هذه المسألة لكنها بقيت معزولة في جهودها بسبب النفور الواسع داخل المجتمع المحلي من التحدث علناً عن هذه المشكلة وعن كيفية معالجتها. وعليه ففي الوقت الحالي، تعكس أفرقة عمل المنظمات بنية المجتمع المحلي بمفهومه الواسع وتوتراته على الرغم من أن النوايا تقول غير ذلك.

وتشكى بعض موظفي المنظمات غير الحكومية الإنسانية العراقية والدولية من «قلة شجاعة» جهاز العمل الإنساني الدولي زاعمين أن المنظمات الدولية لم تعمل ما بوسعها لتبقى ناشطة على مستوى يتناسب مع الحاجات. وبالرغم من ذلك فهم غالباً ما ينصحون العاملين الدوليين في المجال الإنساني بعدم المجيء إلى العراق لأن هذه الزيارات قد تجر الأخطار على المساعدين العراقيين. وأقر بعض

موظفي منظمة غير حكومية دولية في عمّان عملوا لسنوات عدة في العراق، باحتمال تعرض العراقيين للخطر من الوجود الأجنبي وكذلك البرامج التي ينفذونها. وإلى جانب ذلك فقد أشاروا، بالتطلع إلى الوراء، إلى أنه كان بمقدور الوكالات الإنسانية أن تكون أكثر ابتكاراً وإصراراً على «شق طريقها» لتتخطى الهجمات التي طالت عاملي المنظمات الإنسانية في عامي 2003 و 2004 وتصرّ على الحاجة إلى مراقبة أدق للوضع السريع التغيير بهدف استغلال الفرص الجديدة المتاحة للوصول إلى الجماعات المحتاجة وتوسيع أنشطتها.

ويتم باستمرار تناول الصورة السلبية حول صلابة التزام العاملين الدوليين في المجال الإنساني في العراق خاصة بين العاملين ذوي الخبرة المحدودة في مناطق النزاع أو بين أولئك الذين لا يحتكون بشكل مباشر بالواقع العراقي خارج المرافق المحصنة. ونشهد منذ عام 2004 توجهاً قوياً بين موظفي المنظمات الدولية (والجهات المانحة وصنّاع القرار) يميل إلى اعتبار مسألة انعدام الأمن في العراق تحدياً غامضاً ومعماً ودائماً ومنيعاً بدلاً من اعتباره سلسلة من الحوادث الخطرة التي يمكن تحليل كل منها ووضعها في سياقه (الذي يكون موضعياً في أغلب الأحيان) واتخاذها كدافع للتكيف. وأضحى بعض المنظمات تتذرع بفهم غير ملائم ومتباين لديناميكية انعدام الأمن لتبرير انخفاض العزم والابتكار والالتزام. وفي مطلع عام 2004، شهدت عمّان تقلصاً حاداً في عدد العاملين الدوليين في المجال الإنساني من ذوي الخبرة في العراق ولم يبق منهم إلا القليل. وكما أشار أحد العاملين العراقيين في المجال الإنساني «اختارت وكالات الإغاثة في عام 2003 إرسال أفضل موظفيها إلى العراق بسبب حالة الطوارئ القصوى هناك. لكنه تعذر عليهم التلاؤم مع الوضع بعد الغزو. والحاجة الآن إلى أفضل الموظفين تبررها الحاجات التي أضحى أساسية وملحة بشكل أكبر».

كذلك يفرض الابتعاد المادي والنفسي عن النشاط الميداني كلفة باهظة في ما يخص البواعث النفسية واستشفاف الحالات الطارئة بين موظفي بعض المنظمات الدولية. واتضح ذلك اعتباراً من بداية عام 2004 حين بدأت المنظمات سحب موظفيها من العراق. ومنذ ذلك الحين، أثر الانعزال عن الجماعات المحتاجة للمساعدات سلباً على روح التضامن مع السكان المتضررين والذي يعتبره معظم العاملين في المجال الإنساني حافزاً لابتكار حلول للمشاكل وتنمية الرغبة في المخاطرة. لكن المشكلة تفاقمت بشكل جذري مؤخراً وهي تؤثر اليوم على بعض العراقيين العاملين لدى المنظمات الإنسانية في عمان. وقد تترجم القيود المفروضة على الحركة في العراق اليوم بانعزال عدد كبير من العاملين العراقيين في المجال الإنساني عن الجماعات التي يعملون على مساعدتها.